

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: الهند تصدر «ميزانية الفقراء»

- تحليلاً اخبارياً: عودة التفاؤل الحذر إلى «الدمج والاستحواذ» خلال العام الحالي

- تحليلاً لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

"جولدمان ساكس" يقول إن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ستؤذي البلدين

موقع أرقام

قيم بنك الاستثمار العالمي "جولدمان ساكس" الأثر الناتجة عن إندلاع حرب اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وقال إن تلك الحرب المحتملة ستؤذي اقتصاد البلدين. وأضاف في تقرير أن النمو الصيني قد ينكمش بنحو 1% في حال اندلاع تلك الحرب، فيما سيتأثر الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بتراجع الاستثمارات الصينية بالبلاد. وتابع التقرير، "لو فرض الرئيس ترامب تعريفة على الصادرات الصينية تصل إلى 10% فإن ذلك يعني هبوط الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنحو 25%." وتابع التقرير: "إذا ما قررت الصين معاملة الولايات المتحدة بالمثل فإن ذلك يعني انكماش الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنحو ربع نقطة مئوية."

نمو الطلب الصيني على النفط الأبطأ في 3 سنوات

رويترز

أظهرت بيانات رسمية أن طلب الصين على النفط في 2016 نما بأقل وتيرة له في 3 سنوات على الأقل في أحدث مؤشر على انحسار الطلب من أكبر بلد مستهلك للطاقة في العالم. وتراجع نمو الطلب الصيني على النفط إلى 2.5% في 2016 من 3.1% في 2015 و3.8% في 2014 ، وذلك تحت ضغط هبوط حاد في استهلاك الديزل وتراجع استخدام البنزين من نمو في خانة العشرات. جاء هذا التباطؤ مع نمو الاقتصاد نحو 6.7% فقط في 2016 مسجلاً أقل وتيرة له في 26 عاماً. وزاد استهلاك البنزين 3.6% عن 2015 مقابل نمو بلغ 9.1% في 2015 و13% في 2014. وزاد استخدام غاز البترول المسال 24% بينما ارتفع الطلب على الكيروسين 9% عن العام السابق. وانخفض نمو الطلب على النفط الخام أيضاً رغم وتيرة الواردات القياسية في 2016.

تيريزا ماي تنجح بتفادي تعديلات على مشروعها لـ Brexit

العربية.نت

نجحت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، بتمرير مشروع القانون الخاص بالخروج من الاتحاد الأوروبي من دون أي تعديلات، بعد حصولها على الضوء الأخضر من البرلمان لبدء المفاوضات بشأن الـ Brexit في جلسة استمرت حتى منتصف ليل أمس. وبفضل الأغلبية التي يمتلكها حزب المحافظين الذي تنزعه ماي في البرلمان تم رفض تعديلات طالبت بها المعارضة، ومنها الحصول على تقارير دورية من الحكومة على تطورات الـ Brexit، إلى جانب التنسيق مع حكومات اسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية حول المفاوضات.

اليابان تسجل أكبر فائض بالميزان التجاري منذ 2007

موقع أرقام

أظهرت بيانات يابانية رسمية صادرة اليوم الأربعاء ارتفاع فائض الميزان التجاري للبلاد العام الماضي مسجلاً أكبر فائض سنوي منذ 2007. وسجلت اليابان فائضاً بلغ 26.03 تريليون ين أي ما يوزاي 183.3 مليار دولار مع قفزة في الصادرات وتراجع في الواردات. وبلغ فائض الميزان التجاري خلال العام المنصرم 6.8 تريليون ين أي ما يوزاي 59.5 مليار دولار. وغالبا ما تستفيد الصادرات اليابانية من ضعف عملتها أمام الدولار، وهو الأمر الذي اتهم "ترامب" طوكيو بالوقوف وراءه.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

16 تريليون دولار استثمارات مطلوبة للنفط والغاز حتى 2040

العربية.نت

توقع تقرير حديث صادر عن منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" نمو الطلب العالمي على النفط من 93 مليون برميل يوميا في عام 2015 إلى 109 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2040، فيما سيرتفع الطلب على الغاز الطبيعي من 350 مليار قدم مكعبة في عام 2015 إلى 590 مليار قدم مكعبة في عام 2040.

وأشار التقرير إلى أن هذه النظرة الإيجابية لنمو الطلب تفرض بطبيعة الحال إقامة استثمارات ضخمة لزيادة ليس فقط الإنتاج من المناطق الجديدة، ولكن أيضا لتعويض الانخفاض في الحقول القائمة، منوهاً إلى الحاجة إلى زيادة استثمارات النفط الخام حتى عام 2040 بنحو 10 تريليونات دولار وزيادة استثمارات الغاز بنحو 6 تريليونات دولار، بحسب ما ورد في صحيفة "الاقتصادية".

وتوقعت "أوبك" أن تواصل الإمدادات من خارج المنظمة انخفاضها حتى نهاية العام الجاري، وهي انخفاضات كانت مستمرة على مدى العام الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط، ولكن بعد ذلك يتوقع حدوث زيادة تدريجية في إنتاج الخام خارج أوبك حتى عام 2021.

ونقل التقرير عن الأمين العام للمنظمة، محمد باركيندو، أنه على المدى الطويل فإن الإمدادات من خارج أوبك يتوقع أن تستمر في الارتفاع بشكل مطرد حتى تصل إلى 6.41 مليون برميل يوميا في عام 2027 قبل أن تتحول إلى التراجع مرة أخرى وتسجل 5.98 مليون برميل يوميا في عام 2040.

وأضاف التقرير، الذي جاء ضمن نشرة "بتروليوم ريفيو" التابعة لـ "أوبك"، أن كل هذه المؤشرات تؤكد على حقيقة أنه ستكون هناك حاجة لدول المنظمة إلى تحقيق زيادة أكبر في الإنتاج على المدى الطويل لتلبية الطلب على الخام الذي سينمو بنحو 8.9 مليون برميل يوميا بين عامي 2015 و2040 بينما سيزيد الطلب على سوائل الطاقة خلال هذه الفترة بنحو 1.62 مليون برميل يوميا، وهو ما يعني أن حصة "أوبك" في توريد سوائل النفط الخام على

المستوى العالمي من المتوقع أن تزيد من ما يقرب من 34 في المئة حاليا إلى 37 في المئة بحلول عام 2040.

وأوضح التقرير أن القراءة المستقبلية لواقع سوق الطاقة في العالم تؤكد أن النفط والغاز سيستمران في لعب دور مهم للغاية في إمداد العالم باحتياجات الطاقة وهو ما سيشكل ما يقدر بـ 53% من مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2040.

اقتصادي جولدمان يتوقعون زيادة المخاطر في الاقتصاد الأمريكي

رويترز

قال اقتصاديو جولدمان ساكس إن التعزيز المالي في الولايات المتحدة من المرجح أن يكون في 2018 لا العام الحالي لأن "ميزان المخاطر أقل إيجابية بعض الشيء" بعد شهر من بداية السنة وفي ظل العواقب السلبية لفرض قيود على التجارة والهجرة بما قد يلقي بظلاله على خطط تعزيز النمو التي قد ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

كان التحول الإيجابي في ثقة المستثمرين عقب الانتخابات يبنى بأن احتمالات خفض الضرائب وتخفيف القواعد تجب احتمالات فرض قيود حقيقية على التجارة والهجرة حسبما جاء في المذكرة التي أعدها الاقتصادي أليك فيليبس بتاريخ الثالث من فبراير شباط.

لكن بعد شهر من بداية العام فإن ميزان المخاطر أصبح "أقل إيجابية بعض الشيء" من وجهة نظرنا. وقالت المذكرة إن المصاعب التي يواجهها الجمهوريون في الكونجرس لإلغاء نظام الرعاية الصحية الذي وضعه الرئيس السابق باراك أوباما "لا يبشر باتفاق سريع على إصلاح الضرائب أو تمويل البنية التحتية".

وأضافت أن ذلك "يدعم رأينا بأن التعزيز المالي إذا حدث سيكون في 2018 على الأرجح".

وقال جولدمان إن تعاون الحزبين الجمهوري والديمقراطي يبدو ممكنا في بعض القضايا بعد الانتخابات لكن "الاستقطاب السياسي يبدو أكبر من أي وقت مضى مما يبنى بصعوبة معالجة القضايا التي تتطلب دعما من الحزبين".

وأضاف أن من المرجح أن يفي ترامب بتعهداته حملته الانتخابية بشأن التجارة والهجرة التي "قد يتسبب بعضها في عرقلة عمل أسواق المال والاقتصاد الحقيقي".

وقالت المذكرة إن الإصلاح الضريبي من المرجح "أن يستغرق وقتا ومن المرجح تقليصه مقارنة مع ما اقترحه الأعضاء الجمهوريون بمجلس النواب والرئيس ترامب".

وقال جولدمان إنه يتوقع توسعا ماليا بنحو واحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على أن يأتي جزء كبير منه عن طريق التخفيضات الضريبية بدءا من 2018.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا تشير إلى تصاعد وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة التوتر المتوقع والتحول في تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالمياً، إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. لذلك يتعين على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والإفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية التي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك مع التركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضاً بتحسين قدرة الاقتصاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: الهند تصدر «ميزانية الفقراء»

صحيفة الشرق الأوسط

كشفت الهند النقاب عن ميزانية تستهدف مساعدة الفقراء، عبر زيادات في الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، في الوقت الذي يسعى فيه رئيس الوزراء ناريندا مودي لاستعادة تعاطف الناخبين الذين تضرروا بشدة جراء حملته الأخيرة على الأموال المتهربة من الضرائب، أو ما اصطلح على تسميته بـ«المال الأسود».

وأعلن وزير المالية أرون جايتلي، عن زيادات في الإنفاق على المناطق الريفية والبنية التحتية ومحاربة الفقر، وسعى لطمأنة المشرعين والبلاد إلى أن التأثير الاقتصادي لحملة الحكومة على السيولة سينحسر قريباً.

وخفض جايتلي أيضاً الضريبة الأساسية على الدخل الشخصي إلى النصف، كما قلص الضرائب على الشركات الصغيرة، التي تمثل 96 في المائة من الشركات الهندية، بينما فرض رسوماً إضافية على الشركات الأكبر.

وقال مودي في خطاب ألقاه في التلفزيون الوطني، بعدما ألقى غايتلي خطاباً بشأن الميزانية امتد لنحو ساعتين: «الميزانية مخصصة مجدداً لصالح القرى والمزارعين والفقراء».

ومثلما توقع استطلاع لخبراء اقتصاديين أجرته «رويترز» رفع غايتلي عجز الميزانية الاتحادية المستهدف إلى 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017 - 2018، ليؤجل بذلك هدف خفض العجز إلى ثلاثة في المائة.

لكن اقتصاديين قالوا إن الحجم الهائل من الوعود الحكومية بخفض الضرائب وزيادات الإنفاق يلقي بظلال من الشك على عجز الموازنة المستهدف من قبل غايتلي.

ويعتمد تحقيق التوازن في الميزانية دون تسجيل عجز أو فائض على تحقيق غايتلي لهدفه ببيع أصول حكومية بقيمة 725 مليار روبية (10.7 مليار دولار)، أو ما يفوق العائدات المتوقعة هذا العام بنحو 60 في المائة. وتتوقع وزارة المالية أن يصل العجز إلى 3.5 في المائة هذا العام، بما يتماشى مع المستهدف.

وفي الوقت الذي وصف فيه غايتلي الهند بأنها «محرك للنمو العالمي»، فقد ألقى الضوء على مخاطر نابعة من زيادات مرجحة لأسعار الفائدة الأميركية وارتفاع أسعار النفط والمخاوف بشأن تبني سياسات الحماية التجارية المتنامية على مستوى العالم.

وألحق قرار مودي المفاجئ بالغاء الأوراق المالية عالية الفئدة في نوفمبر الماضي، والتي تمثل 86 في المائة من السيولة النقدية المتداولة في الهند، الضرر بالمستهلكين وأدى إلى تعطل سلاسل التوريد وأثر سلبيًا على الاستثمار. لكن غايتلي قال إن أسوأ المراحل في الأزمة النقدية «وأت بالفعل»، وأنه يتوقع ألا تمتد الأزمة إلى السنة المالية المقبلة.

لكن وزارة المالية تتوقع احتمال تراجع النمو إلى 6.5 في المائة في السنة المالية الحالية، قبل أن يرتفع إلى ما بين 6.75 و7.5 في المائة في السنة المالية 2017 - 2018. ويقل ذلك عن المعدل المستهدف للنمو البالغ ثمانية في المائة أو أكثر، والذي يحتاجه مودي لتوفير فرص عمل لمليون شاب هندي ينضمون إلى قوة العمل شهرياً.

وعلى صعيد متصل، قال غايتلي إن الحكومة الهندية تدرس إصدار تشريع من شأنه السماح للسلطات بمصادرة أصول رجال الأعمال المخالفين، الذين هربوا للخارج خوفاً من المحاكمة. وأضاف أنه «كان هناك في الماضي القريب نماذج لمخالفين على نطاق واسع، من بينهم مخالفين في المجال الاقتصادي، فروا من البلاد للهروب من القانون»، وذلك في إشارة غير صريحة إلى رجل الأعمال الهندي فيجاي ماليا.

ويشار إلى أن ماليا يدين لكونسورتيوم مؤلف بصورة أساسية من بنوك حكومية بأكثر من مليار دولار، على خلفية انهيار شركة «كينغ فيشر» للطيران التي كان يمتلكها عام 2012.

وقد فر ماليا، رجل الأعمال وعضو البرلمان، الذي يمتلك أيضاً حصة في فريق الهند في سباقات فورمولا 1، من الهند في مارس العام الماضي. ولم تتجج البنوك حتى الآن في محاولتها لاستعادة الأموال المستحقة عليه.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال الوزير إن الحكومة تدرس تعديل القوانين الحالية أو صياغة قوانين جديدة من شأنها السماح بمصادرة أصول الذين يقيمون في الهند حتى يتم تقديمهم للكيان القانوني الملائم. مضيفاً: «سوف يتم اتباع جميع الضمانات الدستورية الضرورية في هذا الشأن».

من جهة أخرى، أعلن غايتلي أنه سوف يتم إلغاء هيئة تنشيط الاستثمار الخارجي الهندية، التي كانت غالباً ما يتم انتقادها بسبب عدم سرعتها في تنفيذ المشروعات والمقترحات. وقال غايتلي إنه سوف يتم إلغاء الهيئة في العام المالي الجديد الذي يبدأ في الأول من أبريل المقبل. وأضاف أنه «تتم دراسة تنفيذ مزيد من التحرير للاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف يتم الإعلان عن المستندات في الوقت المناسب».

ويشار إلى أن الهيئة تقوم بالموافقة على طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تصل قيمتها إلى 50 مليار روبية (740 مليون دولار) في القطاعات التي لا يسمح فيها للكيانات الأجنبية امتلاك أسهم مسيطرة، أو في مجالات تحتاج لموافقة الحكومة مثل البنوك والدفاع والطيران المدني.

التأثير على مصر:

تؤكد موازنة الهند على ضرورة إعادة تبويب بنود الموازنة المصرية لصالح الفئات الأكثر احتياجاً من خلال دعم مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية وشبكات الحماية الاجتماعية، خاصة وأن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعاً في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في عجز الموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة، خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية. كما أن هناك ضرورة لتحويل وتعديل منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

كما تؤكد التجارب العالمية على أنه من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم ترشيح آليات المستخدمة، خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه، وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاساً أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين ويحسن قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم، ولكن أيضاً على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري. وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي. ومن خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين يمكن إلكترونياً ودون الحاجة للتدخل البشري تحديد مستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسر الأشد فقراً في المجتمع. كما سيجري فور اتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط الدعم التمويني ولكن كل دعم آخر يمكن أن يكونوا حاصلين عليه أو مؤهلين أو متقدمين للحصول عليه مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى.

ومن ناحية أخرى، لا زال نمو الإيرادات الضريبية أقل من المطلوب في ظل عدم وجود تغيير في آليات تنمية الإيرادات؛ حيث لم يتم اللجوء بعد إلى أدوات وأساليب مستحدثة لجذب إيرادات غير ضريبية جديدة أو اللجوء إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب لزيادة المحقق منها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: عودة التفاؤل الحذر إلى «الدمج والاستحواذ» خلال العام الحالي

صحيفة «الشرق الأوسط»

كشفت توقعات أداء الصفقات حول العالم - على المدى القصير - حالة عدم يقين بسبب عوامل جيوسياسية، ولكنها أظهرت مزيداً من التفاؤل خلال السنوات المقبلة، وذلك وفقاً لتقرير التوقعات الثانية الصادرة عن شركة المحاماة العالمية «بيكر ماكينزي» حول الصفقات العالمية.

وبعد عام من حالة عدم اليقين السياسي، يتوقع تقرير التوقعات المعد بالاشتراك مع «أكسفورد إيكونوميكس» حدوث تحسن في نشاط الصفقات على مدى السنوات الأربع المقبلة بسبب الانتعاش التدريجي في معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة، إذ إنه من المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة 2.6 في المائة في عام 2017 وإلى 2.8 في المائة عام 2018.

ويستند التقرير إلى التوقعات حول قيام مسؤولي الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بإجراز تقدم في توطيد علاقة جديدة خلال عام 2017، وكذلك التوقعات بشأن قيام الإدارة الأميركية الجديدة باتخاذ موقف واقعي نحو السياسة التجارية والهجرة الدولية؛ كما ستضع خططا لتوفير الحوافز المالية. كما توقعت النشرة أيضاً استمرار الصين في إدارة تحولها إلى اقتصاد ناضج، وكذلك استمرار الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو بالإضافة إلى استمرار الأسواق المالية في تحقيق مستويات قياسية جديدة وارتفاع ثقة المستثمرين.

وقال رئيس مجلس الإدارة العالمي لشركة بيكر ماكينزي، بول رولينسون: «نحن لا نزال نشهد حالة من عدم الاستقرار، ولكن أنشطة الصفقات تلوح في الأفق وستتبلور قريباً، حيث تشير الميزانيات العمومية القوية للشركات والتمويل منخفض التكلفة والنمو المعتدل في الأسواق والقطاعات الرئيسية إلى انتعاش عمليات الاندماج والاستحواذ على المدى المنظور في عام 2017 بعد فترة من الحذر في الربع الأول تليها توقعات بالنمو في عام 2018».

ووفقاً للتقرير، تباطأت عمليات الدمج والاستحواذ وأنشطة الطرح العام في عام 2016 بشكل حاد وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، حيث أدت التقلبات في سوق الأسهم في الولايات المتحدة والمخاوف المتزايدة بشأن التباطؤ الاقتصادي في الصين وكذلك انخفاض أسعار النفط والسلع، إلى جعل صانعي الصفقات أكثر حذراً، ثم تقاعست هذه المخاوف بعد تصويت المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي، وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

وعلق الرئيس العالمي لعمليات الدمج والاستحواذ في «بيكر ماكينزي»، مايكل دي فرانكو: «نتوقع أن تستمر حالة عدم اليقين خلال الربع الأول من العام الحالي (على الأقل)، وكذلك تشير التوقعات إلى انخفاض طفيف في عقد الصفقات خلال 2017 لتصل قيمة الصفقات إلى 2.5 تريليون دولار أميركي بعد أن كانت 2.8 تريليون خلال عام 2016، ويعود ذلك إلى أن ترقب المستثمرين لوضوح الرؤية حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي وتأثير سياسات الإدارة الأميركية الجديدة على التجارة والاستثمار».

وعلى الرغم من انتعاش أسواق الأسهم عقب الانتخابات الأميركية فإن النشرة أظهرت توقعات حذرة حول الإفراط في التفاؤل إزاء تحقيق انتعاش كبير في أنشطة عقد الصفقات، نظراً لحالة عدم اليقين التي ستسود عام 2017.

ويتوقع التقرير - بمجرد ظهور قدر أكبر من الوضوح في الأفق - حدوث انتعاش في عمليات الدمج والاستحواذ العالمية لتصل إلى ذروتها بمبلغ 3 تريليونات دولار في عام 2018 (أقل من مستوى الذروة في الولايات المتحدة البالغ 3.4 تريليون دولار حسب التوقعات السابقة)، ومن ثم ستتباطأ أنشطة عقد الصفقات تدريجياً في عام 2019، حيث ستنخفض إلى نحو 2.8 تريليون دولار في ذلك العام إلى 2.3 تريليون دولار في عام 2020؛ نظراً لزيادة تكلفة التمويل العالمي وستبدأ التوقعات بالانخفاض.

وتوقع التقرير ارتفاعاً طفيفاً في أنشطة الاكتتابات العامة خلال 2017 بعد تباطؤ في عام 2016، وسترتد مجدداً في عامي 2018 و2019؛ نظراً لأن الشركات التي أرجأت إدراجها في الأسواق ستعود إلى أسواق الطرح العام من جديد.

وتشير التوقعات بارتفاع نشاط الاكتتابات العامة العالمية من 133 مليار دولار في عام 2016 إلى 167 مليار دولار في عام 2017 ثم تبلغ ذروتها لتصل إلى 275 مليار دولار في كل من عامي 2018 و2019.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال شريك في قسم أسواق رأس المال وعمليات الدمج والاستحواذ في الشركة الزميلة لبيكر ماكنزي في المملكة العربية السعودية زاهي يونس: «يوجد حاليًا بعض التردد تجاه أنشطة الاكتتاب العام لحين توافر السيولة النقدية وتحسن ثقة المستثمرين، ولذلك فنحن لا نزال نرى على المدى القصير حالة من عدم الوضوح في الأسواق، وخصوصًا في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط ومع ذلك - على المدى المتوسط - سيكون لإصلاحات الحكومة السعودية التي تتطوي على عدد من عمليات الخصخصة إلى جانب رغبة هيئة السوق المالية في زيادة عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية، تأثير إيجابي في نشاط الاكتتابات العامة في المملكة».

التأثير على مصر:

يشهد العالم عمليات استحواذ كبرى خلال الفترة الأخيرة في ظل تعثر أصول عدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية. ووفقا لعدد من المؤشرات تظهر الفترة الأخيرة أن ميول المستثمرين تتجه نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقا لقاعدة (حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة). وهنا يجب التأكيد على أن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق المصرية خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظرا لقيام هذه الشركات بإعادة هيكلة الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها ما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

إن ما ساعد على توجه الشركات الأجنبية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية، لهذا تؤكد الشواهد في الوقت الحالي على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر، خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة القضايا الاقتصادية. لهذا، قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون هدفا قويا خلال الفترة القادمة لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات، مع تراجع الين مقابل الدولار. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 2.50% إلى 19378 نقطة محققا مكاسب أسبوعية بلغت نحو 2.4% وهي الأقوى منذ مطلع ديسمبر، بينما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 2.20% إلى 1546 نقطة. كما ارتفع مؤشر الأسهم الصينية في ختام التداولات للجلسة الثالثة على التوالي، مسجلا أفضل مكاسب أسبوعية في نحو شهر ونصف الشهر، عقب بيانات حركة التجارة التي فاقت التوقعات وعززت من احتمالات تزايد الطلب على السلع في الصين. وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.40% إلى 3196 نقطة، مسجلاً مكاسب أسبوعية بنحو 1.8%، هي الأفضل منذ 25 نوفمبر. وأظهرت البيانات الرسمية، ارتفاع الصادرات الصينية بنسبة 7.9% خلال يناير مقارنة بما كانت عليه خلال نفس الشهر قبل عام، وارتفعت الواردات بنسبة 16.7%، فيما أشارت التوقعات إلى نمو بنسبة 3.1% و10% على التوالي. كما ارتفع الفائض التجاري الصيني خلال يناير إلى 51.35 دولار من 40.82 مليار دولار في ديسمبر، مقارنة بتوقعات أشارت إلى 50 مليار دولار. وارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بدعم من الأداء الإيجابي لقطاع الطاقة وبالتزامن مع انتعاش أسعار النفط، بالإضافة إلى استمرار التفاؤل حيال تصريحات الرئيس "دونالد ترامب" حول الإصلاحات الضريبية المرتقبة، وحققت المؤشرات الرئيسية إغلاقاً قياسياً للجلسة الثانية على التوالي. وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي 97 نقطة إلى 20269 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+8 نقاط) إلى 2316 نقطة، بينما ارتفع مؤشر نازداك (+19 نقطة) إلى 5734 نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 0.9%، كما حقق مؤشر "نازداك" مكاسب بنسبة 1.2%، في حين حقق مؤشر "S&P 500" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.8%. وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "مؤشر ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.1% أو 0.6 نقطة إلى 367.39 نقطة، وهو أعلى مستوى منذ 26 يناير، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 0.9%. وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+24 نقطة) إلى 11667 نقطة، كما ارتفع مؤشر "فوتسي" 100 البريطاني (+29 نقطة) إلى 7258 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+نقطتين) إلى 4828 نقطة. من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة 0.1% أو 90 سنتاً إلى 1235.90 دولار للأوقية، وسجل المعدن الأصفر مكاسب أسبوعية بنسبة 1.2%. وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.6% أو 86 سنتاً وأغلق عند 53.86 دولار للبرميل، وهو أعلى إغلاق منذ بداية الشهر الجاري محققاً مكاسب أسبوعية قدرها ثلاثة سنتات فقط، كما ارتفع خام "برنت" بنسبة 1.9% أو 1.07 دولار، مغلقاً عند 56.70 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 0.2%. وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفعت أسعار الواردات الأمريكية بنسبة 0.4% خلال يناير، بينما انخفض مؤشر "ميتشيجان/ رويترز" لثقة المستهلك إلى 95.7 نقطة خلال فبراير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

عكست المخاوف المستمرة في أسواق المال العالمية التقرير الصادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز، إلى أن الأسواق المالية بانتظار استكمال البرنامج والآلية التنفيذية للرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومنها الموافقة على المسؤولين الذين قام بتعيينهم من قبل الجهات الحكومية، مثل الكونغرس، وغيرها.

وأضاف التقرير "ينطلع المستثمرون إلى المزيد من الوضوح حول إمكانية تطبيق ترامب للقرارات. وما هي طبيعة التحديات التي يمكن أن تطرأ أو تعيق تنفيذها؟".

ولفت التقرير إلى أن برامج ترامب تحتاج إلى عدد من العوامل التكاملية، منها القانونية والضريبية والعمالية وقيمة العملة، وغيرها، والتي يجب تحقيقها كي يتمكن ترامب من إنجاز خطته الاقتصادية التي وعد بها.

وأشار التقرير إلى أن عملية التكامل القانوني هي من أبرز العوامل التي ستساهم في دعم خطط وبرامج ترامب الذي يسعى لإصدار نسخة القرن الحادي والعشرين لقانون جلاس ستيفغال، وهي نسخة تجمع بينه وبين قانون دود فرانك.

وتراقب الأسواق العالمية عن كثب تطورات السياسات والقرارات المنتظرة من إدارة الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بعد تنصيبه رسمياً، وتطورات البريكست بالإضافة إلى مخاوف بدء حرب عملات أو حرب تجارية جديدة بين الصين والولايات المتحدة.

ومن جانبها حققت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري مكاسب في رأس المال السوقي بلغت نحو 11.9 مليار جنيه ليبلغ نحو 634.2 مليار جنيه مقابل 622.2 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة ارتفاع بلغت 1.9 في المائة.

وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية ارتفاع أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي؛ حيث قفز المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية (إيجي إكس 30) بنحو 2.41 في المائة ليبلغ مستوى 13115 نقطة. كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للارتفاع؛ حيث سجل مؤشر (إيجي إكس 70) للأسهم الصغيرة والمتوسطة زيادة بنحو 6.11 في المائة ليغلق عند مستوى 524 نقطة، فيما ارتفع مؤشر (إيجي إكس 100) الأوسع نطاقاً بنحو 4.66 في المائة ليصل إلى مستوى 1259 نقطة. وبالنسبة لمؤشر (إيجي إكس 20)، فقد سجل ارتفاعاً بنحو 0.09 في المائة ليغلق عند مستوى 11999 نقطة.

وتبدو تأثيرات الوضع الاقتصادي عالمياً أقل في تعاملات البورصة المصرية في ظل ارتباطها الأكبر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية وعلى رأسها تغيرات أسعار العملة والتطورات على مستوى برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.